تقرير موجز عن الدورة العادية السابعة عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عُقدت عبر الانترنت خلال الفترة 28 – 31 مارس 2021

جدة، 31 مارس 2021: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية السابعة عشرة خلال الفترة 28 – 31 مارس 2021. تم عقد الجلسة عبر الإنترنت بسبب استمرار القيود الصحية والقيود المفروضة على السفر ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). عُقدت المناقشة المواضيعية المعتادة للدورة في 30 مارس 2021 حول موضوع "**تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**". إلى جانب أعضاء الهيئة، شاركت في أعمال الجلسات المفتوحة للدورة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول التي لها صفة مراقب، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

في كلمته الافتتاحية، شكر رئيس الهيئة، معالي الدكتور سعيد الغفلي، جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على دعمها المستمر واهتمامها بمختلف أنشطة الهيئة. كما رحب بأعضاء الهيئة المنتخبين حديثاً. في سياق تسليطه الضوء على عمل الهيئة، قام رئيس الهيئة بإطلاع المشاركين بشأن آخر مستجدات حالة تنفيذ مختلف تكليفات وأنشطة مجلس وزراء الخارجية التي تم الاضطلاع بها من قبل الهيئة في الأشهر القليلة الماضية. على الرغم من القيود الصارمة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد، واصلت الهيئة رصد وإعلان موقفها بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان التي تهم منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز بشكل خاص على التحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك الإعراب عن القلق الشديد إزاء الحرق القسري لجثث المسلمين في سريلانكا ، والحظر غير القانوني المفروض في سويسرا على ارتداء النقاب وخطاب "النزعات الانفصالية الإسلامية" الصادر عن بعض البلدان إزاء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

رحب رئيس الهيئة بالإنجاز البارز الذي تمثل في تبني "**إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان**" في الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والذي يعيد التأكيد توافق القيم الإسلامية مع حقوق الإنسان العالمية لتتلاقى مع الحقائق الديموغرافية والاجتماعية والثقافية المتطورة دون المساومة على التعاليم والقيم الإسلامية. حُثت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الاستفادة الكاملة من هذه الأداة المعدلة لتوجيه أطرها القانونية للوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما رحب معالي الدكتور الغفلي بدعوة مجلس وزراء الخارجية إلى التشكيل المبكر لفريق عمل حكومية دولي لمناقشة والانتهاء من المسودة المنقحة للعهد الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل والذي اقترحته الهيئة، وأعرب عن دعم وتعاون الهيئة الكاملين للانتهاء من صياغته.

في إشارة إلى موضوع المناقشة المواضيعية للدورة السابعة عشرة، أكد رئيس الهيئة أن منظمة التعاون الإسلامي، مسترشدة بالقيم الإسلامية للعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، تدرك أهمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لبناء مجتمعات شاملة للجميع ويسودها الوئام. وبينما رحبت بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، أعربت الهيئة عن استعدادها لمشاركة خبرتها في ضمان توافق الخطة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتصميم سياسات وطنية لتنفيذها. حُثت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تبني نهج متعدد التخصصات ومتعددة القطاعات، يشمل المجتمع المدني والزعماء الدينيين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، للوفاء باالتزامات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصياغة استراتيجيات وطنية للتدخلات الموجهة.

أشاد معالي الدكتور يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في رسالته المرئية المسجلة مسبقاً، بإسهامات الهيئة في أداء المهام المنوطة بها وتنقيح وتحديث صكوك حقوق الإنسان الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي. كما رحب بموضوع المناقشة المواضيعية التي اكتسبت مكانة بارزة في أعقاب انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد بسبب نقاط الضعف واتساع أوجه عدم المساواة المنهجية التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أكد على أن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد وقعت وصادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أيضاً، وضعت منظمة التعاون الإسلامي خطة عمل بهدف دمج هذه الإجراءات مع أهداف التنمية المستدامة؛ على وجه التحديد في الأجزاء المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. حُثت الدول الأعضاء على تعزيز إطارها التشريعي لإزالة الحواجز النفسية والاجتماعية والثقافية والبيئية بما يكفل المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أسهب أعضاء الهيئة وأعضاء فريق المناقشة وممثلو دول منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لها في تناول موضوع المناقشة المواضيعية بالتفصيل وتبادلوا تجاربهم والتحديات التي واجهتهم وأفضل الممارسات المتبعة على مختلف المستويات. استناداً إلى المناقشة الشاملة التي جرت في المناقشة المواضيعية، اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية مفصلة عن الموضوع، والتي صدرت بشكل منفصل.

خلال الدورة التي استمرت أربعة أيام، أجرت الهيئة أيضاً مناقشة متعمقة حول جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التفويضات الخاصة الممنوحة لها من قبل مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي مثل الإسلاموفوبيا وحقوق المرأة والطفل والحق في التنمية والآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند، وكذلك أوضاع حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما ناقشت الهيئة كذلك تبعات جائحة كوفيد 19 على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات موضوعية معينة في

البلدان ذات الصلة في إطار عمل الهيئة. أيضاً، تلقت الهيئة إحاطات من الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول هذه المواضيع لاتخاذ قرارات وتوصيات رشيدة بشأنها.

ناقش **فريق العمل المعني بفلسطين** بشكل مفصل الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدان بشدة استمرار الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الفلسطينيين الأبرياء من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تفاقمت بسبب استمرار الجائحة. أعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء تسريع إجراءات التهويد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، بما في ذلك طرد عشرات العائلات الفلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح لتمكين المستوطنين الإسرائيليين من الاستيلاء عليها، وزيادة وتيرة بناء المستوطنات غير الشرعية وإغلاق المؤسسات الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين وإساءة معاملة الأسرى الفلسطينيين وتدنيس المقدسات الإسلامية. إن على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، مسئوليات أخلاقية وإنسانية لتحصين الفلسيطنيين في غزة والضفة الغربية ضد فيروس كوفيد – 19.

كررت الهيئة دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعقدت العزم على مواصلة رفع مستوى الوعي بشأن الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة باضطراد لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة. شددت الهيئة على أهمية تنفيذ نظام المقاطعة والعقوبات ضد سلطات الاحتلال. كما رحبت الهيئة بقرار المحكمة الجنائية الدولية للبدء في التحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن أكدت المحكمة أن ولايتها القضائية تشمل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. لهذه الغاية، حثت الهيئة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تقديم الدعم الكامل لهذه التحقيقات والتعاون معها من خلال تقديم جميع الأدلة المتاحة لوضع حد للإفلات من العقاب منذ زمن طويل الذي تحظى به إسرائيل، سلطة الاحتلال، على الرغم من انتهاكها المتكرر للتزاماتها بموجب القانون الدولي. أضافت الهيئة أن هذا القرار يعد انتصاراً قانونياً للقانون الدولية والشرعية الدولية ويجب استغلالهما على جميع الجبهات لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

تلقت الهيئة إحاطة مفصلة من منسق "الآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند" والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التي أكدت أنه منذ 5 أغسطس 2019 يواجه الإقليم المحتل بأكمله أحد أسوأ أشكال الحصار السياسي والاقتصادي وقطع الاتصالات. شجبت الهيئة القوانين التمييزية المختلفة التي سنتها الحكومة الهندية لتغيير التركيبة الديمغرافية لإقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند وساوتها بسياسة الفصل العنصري في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. كما استنكرت الهيئة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية في ظل الإفلات من العقاب بفضل القوانين المطعون فيها، والتي تشمل

تعذيب المدنيين وقتلهم خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي للناشطين السياسيين والعاملين في وسائل الإعلام بحجة الاعتقال الإداري، وجميعها تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان. في حين أعربت الهيئة عن أسفها لعدم استجابة الحكومة الهندية للموافقة على إجراء زيارة لتقصي الحقائق في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند، فقد كررت عزمها على القيام بزيارة أخرى إلى ولاية آزاد كشمير حالما يتم رفع القيود المفروضة على السفر ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد.

خلال المناقشة ضمن **فريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة**، ناقشت الهيئة الاتجاهات الأخيرة لحوادث الإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم، وأعربت أيضاً عن مخاوفها من أن استمرار تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا يتشكل من خلال السياسات الحكومية في العديد من البلدان والتي تؤثر بشدة على المجتمعات الإسلامية فيها. في هذا الصدد، أدانت الهيئة بشدة جميع التشريعات والإجراءات التمييزية التي تقيد حرية ممارسة الدين للجميع، بمن فيهم المسلمون. تشمل هذه الإجراءات تدمير وتدنيس المساجد ومشروع قانون النزعات الانفصالية في فرنسا والإجراءات الأخرى التي أتخذت مؤخراً في الهند وسويسرا وسريلانكا والتي تفرض قيوداً تميز المسلمين على أساس دينهم. كما عبرت الهيئة كذلك عن قلقها حيال وضع مسلمي الأيغور في إقليم شيجيانج بالصين وحثت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على الاستمرار في الانخراط البنّاء مع السلطات الصينية لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأقليات المسلمة. في حين شددت الهيئة على أن الإسلاموفوبيا هي شكل معاصر من أشكال العنصرية تنتشر عن طريق الدعاية وخطاب الكراهية ضد المسلمين، فقد حثت المجتمع الدولي على التعاون مع دول منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها لمكافحة التداعيات الخطيرة لهذا التهديد. رحبت الهيئة بقرار مجلس وزراء الخاجرجية القاضي بتسمية الخامس عشر من مارس كيوم دولي لمناهضة الأسلاموبوفيا وحثت مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على تعيين مقرر خاص لمناهضة الاسلاموفوبيا. كما شددت الهيئة على أهمية سن قوانين تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا، بما يتوافق مع المادتين 19 و 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/16.

أشارت الهيئة بكل أسف إلى أنه بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات، منذ النزوح الجماعي للروهينجا في أغسطس 2017، يستمر وضع حقوق الإنسان في التدهور ليمس 1.1 مليون شخص من اللاجئين وأكثر من 600,000 شخص من النازحين داخلياً من الروهينجا. في إشارة إلى تقارير حقوق الإنسان المختلفة، أعربت الهيئة عن قلقها من أن الانقلاب الأخير في ميانمار قد أدى إلى تفاقم أوضاع حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجا إلى جانب إضافة المزيد من الهشاشة إلى ضعفهم الشديد بسبب استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد. في ظل قلقها المستمر بشأن الإخفاق في بناء رأي عام دولي قوي وحشد الجهود لإحداث تغيير في الوضع البائس الذي طال أمده الذي تعانيه أقلية الروهينجا المسلمة، سواءً من اللاجئين أو النازحين داخلياً، أكدت الهيئة أنها ستواصل المساهمة في أعمال "اللجنة الوزارية الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد

الروهينجا". أيضاً، فإنها ستتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي وآليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة لعقد أنشطة مشتركة لحشد الدعم الدولي للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينجا.

كرر فريق العمل المعني بالحق في التنمية التابعة للهيئة دعمه لقرار فريق العمل الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة لصياغة واعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، الأمر الذي سيساعد في تنفيذه على الصعيد العالمي. ناقش فريق العمل أيضاً مسودة دراسته المواضيعية الثانية حول الحق في التنمية، التي قدمها سعادة السفير الشيخ تيديان ثيام، والتي وضعت الخطوط العريضة للجوانب المفاهيمية والموضوعية للحق في التنمية بهدف تفعيل مفهوم التنمية المستدامة. تنص الدراسة على أن تنفيذ خطة 2030 والإجراءات الأخرى في مجال التنمية يجب أن يسترشد بالحق في التنمية، والذي يؤكد على التعاون الدولي والمساءلة المتبادلة والمسؤوليات المشتركة من قبل جميع هيئات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص. سيتم النظر في المسودة النهائية للدراسة لاعتمادها في الدورة العادية الثامنة عشرة للهيئة.

رحب **فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل** في مداولاته بالتصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة وعقد دورتها العادية الأولى (افتراضياً) للمجلس الوزاري. كررت الهيئة دعمها الكامل للمنظمة الناشئة في تزويدها بالخبرات لإتباع نهج قائم على حقوق الإنسان نحو تحقيق هدف تمكين المرأة. أعرب فريق العمل عن تقديره لمفهوم بنك الأسرة الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر وأعرب عن دعمه للمفهوم الذي يتوافق مع نهج حقوق الإنسان لحماية رفاهية الأسرة. تخطط الهيئة، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، لعقد فعالية للتأكيد على أهمية تعزيز وحماية قيم الأسرة. كما رحبت الهيئة ببدء عملية انعقاد اجتماع فريق العمل الحكومي الدولي لدراسة المشروع المقترح من قبل الهيئة بشأن العهد الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل.

من بين المستجدات الأخرى المتعلقة بالدورة السابعة عشرة، قامت الهيئة أيضاً بدراسة واعتماد ثلاث دراسات مواضيعية بعنوان: أ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، ب) حقوق المهاجرين من منظور إسلامي ومن منظور حقوق الإنسان، ج) دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ستكون الدراسات المعتمدة متاحة على موقع الهيئة على الإنترنت على الرابط www.oic-iphrc.org/home/post/8. بالإضافة إلى ذلك، قررت الهيئة إجراء دراسة مواضيعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور إسلامي ومن منظور حقوق الإنسان. أيضاً، وفي إطار التزامها بتعزيز علاقتها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اعتمدت الهيئة نموذجاً لمذكرة تفاهم للتعاون الفني يمكن توقيعه مع أي من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المهتمة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والدول التي لها صفة مراقب.

في كلمته الختامية، أعرب رئيس الهيئة، معالي الدكتور سعيد الغفلي، عن امتنانه العميق لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلد المضيف، أي المملكة العربية السعودية والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على تعاونهم الدائم ودعمهم القوي لتسيير أعمال الهيئة بشكل فعال. كما أكد عزم الهيئة على العمل جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المتخصصة الأخرى لمواصلة تطوير وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية المجتمعات في جميع الدول الأعضاء.